الأمم المتحدة

EP

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

Distr.
GENERAL

UNEP/OzL.Pro/ExCom/72/44
15 April 2014
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف
لتنفيذ بروتوكول مونتريال
الاجتماع الثانى والسبعون
مونتريال، 12-16 مايو/آيار 2014

حسابات الصندوق المتعدد الأطراف
(متابعة المقرر 46/71 (د) و(هـ)

خلفية

1 في الاجتماع الحادى والسبعين، نظرت اللجنة التنفيذية في الحسابات النهائية للصندوق المتعدد الأطراف لعام 2012 [1] التى قدمها أمين الخزانة. وبعد مزيد من المناقشة، قررت اللجنة التنفيذية، من بين جملة أمور، أن تطلب من أمين الخزانة تقديم تقرير إلى الاجتماع الثانى والسبعين بشأن:

(أ) توحيد حسابات الصندوق المتعدد الأطراف مع حسابات اليونيب بناء على المعايير الحسابية الدولية للقطاع العام؛

(ب) التخفيف من مخاطر أسعار الصرف على المساهمات المتعهد بها؛

(ج) الإجراءات التى أنشأها معيار على نطاق اليونيب بشأن السلف النقدية والأثر المحتمل على تنفيذ المشروعات الممولة من الصندوق المتعدد الأطراف (المقرر 46/71 (د).

2 نظرت اللجنة التنفيذية أيضا في الوثيقة بشأن "صرف الأموال لخطة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية للصين"[2] التى تشمل، من بين جملة أمور، مسألة متعلقة بسياسة تحويل الأموال من أمين الخزانة إلى الوكالات المنفذة. وبعد مزيد من المناقشة،[3] طلبت الجنة التنفيذية من الأمانة، بالتعاون مع الوكالات المنفذة

[1] UNEP/OzL.Pro/ExCom/71/60
[2] UNEP/OzL.Pro/ExCom/71/58
[3] تم نظر هذه المسألة تحت البند 14 من جدول الأعمال، حسابات الصندوق المتعدد الأطراف.

إن وثائق ما قبل دورات اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال
قد تصدر دون إخلال بأي قرار تتخذه اللجنة التنفيذية بعد صدورها.

وأمين الخزانة، النظر في أثر تحويل الأموال إلى الوكالات المنفذة من أمين الخزانة، بما في ذلك معلومات عن المعدلات العائدة من الفائدة المصرفية، وتقديم تقرير إلى الاجتماع الثانى والسبعين (المقرر 46/71(هـ)).

3 أعد هذه الوثيقة أمين الخزانة مع الأمانة لتناول المقرر 46/71(د) و(هـ).

4 تتألف الوثيقة من قسمين: القسم الأول، يتناول ثلاث مسائل بشأن حسابات الصندوق المتعدد الأطراف؛ ويتناول القسم الثانى مسائل بشأن التحويلات من أمين الخزانة إلى الوكالات المنفذة.

القسم الأول: مسائل حسابات الصندوق المتعدد الأطراف

توحيد حسابات الصندوق المتعدد الأطراف مع حسابات اليونيب بناء على المعايير الحسابية الدولية للقطاع العام

5 في نوفمبر/تشرين الثانى 2005، وافقت اللجنة عالية المستوى بشأن الإدارة[4] على التوصية بأن تعتمد منظومة الأمم المتحدة المعايير الحسابية الدولية للقطاع العام. وبداية من 1 يناير/كانون الثانى 2014، اعتمد اليونيب المعايير الحسابية الدولية للقطاع العام. ويطبق البنك الدولي باعتباره كيان مؤسسي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وهى مماثلة للمعايير الحسابية الدولية للقطاع العام. ومع ذلك، يقدمان تقاريرهم عن مشروعات الصندوق المتعدد الأطراف باستخدام أساس نقدى معدل للمحاسبة للإبلاغ عن بياناتهم المالية.

6 وبناء على المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة، يدرج البيان المالي للصندوق المتعدد الأطراف في التقرير المالي لليونيب، باعتباره مرفقا منفصلا. وبناء على المعايير الحسابية الدولية للقطاع العام، سيجرى توحيد البيان المالي للصندوق المتعدد الأطراف بالكامل مع أجزاء أخرى من عمليات اليونيب. وبالرغم من أن من مسؤولية اليونيب تحديد سياساته الحسابية، فأعتبر من الضروري أن يحصل على آراء من خلال مشاورات مع مكاتب الأمم المتحدة في نيروبى وفريق المعايير الحسابية الدولية للقطاع العام في مقر الأمم المتحدة ومجلس مراجعى حسابات الأمم المتحدة. واستعرض فريق المعايير الحسابية الدولية للقطاع العام في مقر الأمم المتحدة المقترح باستخدام معايير بشأن اختبارات للرقابة الإدارية والفوائد والمسؤوليات واستنتج أن منهج توحيد الصندوق المتعدد الأطراف في إطار البيانات المالية لليونيب ملائم. وشارك اليونيب أيضا مع فريق مجلس مراجعى حسابات الأمم المتحدة، الصيغة الحافذة للبيانات المالية بالشكل الموحد التى أعدها مكتب الأمم المتحدة في نيروبي خلال فترة المراجعة الحسابية لثلاث سنوات في نوفمبر/تشرين الثانى 2013. ويتوقع اليونيب تأكيدا على الاتفاق بالمنهج الموحد خلال المراجعة الحسابية النهائية لفترة السنتين 2012-2013 من 14 أبريل/نيسان 2014 إلى 9 مايو/آيار 2014.

7 وبناء على المنهج الموحد، يشكل الموقف المالي وأداء الصندوق المتعدد الأطراف جزء من بيانات اليونيب. ومع ذلك، سيكون هناك جزء منفصل للإبلاغ المحدد عن حسابات الصندوق المتعدد الأطراف. وستكون هناك جداول اضافية في البيانات المالية توفر معلومات مالية تفصيلية للصندوق المتعدد الأطراف. وسيمكن الجزء الخاص للصندوق المتعدد الأطراف والجداول الاضافية الإبلاغ عن الأداء المالي وموقف الصندوق المتعدد الأطراف إلى الجنة التنفيذية.

8 وفيما يتعلق بآلية أسعار الصرف الثابتة، سيواصل أمين الخزانة في وثيقة حالة الصندوق توفير معلومات منفصلة عن المكاسب والخسارات المرتبطة بآلية أسعار الصرف الثابتة ، كما كان الحال في الماضي. وفيما يتعلق بأذونات الصرف، سيواصل أمين الخزانة الإبلاغ عن حالة أذونات الصرف وسجل أذونات الصرف وجدول أذونات الصرف المعلقة في كل اجتماع للجنة التنفيذية.

[4] تحدد وتحلل الإصلاحات الإدارية بهدف تحسين كفاءة وتبسيط ممارسات الأعمال. وتتألف اللجنة من كبار مديري الإدارات من عدد من منظمات منظومة الأمم المتحدة وتجتمع مرتين في السنة.

9 وبناء على المعايير الحسابية لمنظومة الأمم المتحدة، لم تنعكس مساعدة برنامج التعاون الثنائي[5] في الحسابات (كدخل ومصروفات) نظرا لأن اليونيب لم تكن لديه معلومات تفصيلية عن الصرف الفعلي للأموال والمصروفات ذات العلاقة بالأنشطة الثنائية، ولهذا، لم يستطع تقديمها لمراجعى الحسابات إذا قرروا مراجعة هذه الأنشطة إلى المدى الذي يمكن إدراجها في البيانات المالية لليونيب. ونظرا للطابع المتفرد لبرنامج التعاون الثنائي بناء على الصندوق المتعدد الأطراف (حيث لا يوجد اتفاق ينص على أى الالتزام بالإبلاغ من قبل الجهات المانحة)، سيسعى أمين الخزانة للحصول على رأي من مجلس مراجعى حسابات الأمم المتحدة ويقدم تقريرا إلى اللجنة التنفيذية.

التخفيف من مخاطر معدلات الصرف على المساهمات

10 نتيجة لتشغيل آلية أسعار الصرف الثابتة، يتعرض الصندوق المتعدد الأطراف إلى تغييرات غير متوقعة في معدلات صرف الدولار ألمريكي إلى العملات الوطنية الأخرى التى تستخدم في تسوية المساهمات المتعهد بها. وفي تقرير المراجعة الحسابية لفترة السنتين المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011، لاحظ مجلس مراجعى حسابات الأمم المتحدة خسارة في أسعار الصرف تبلغ 10.3 مليون دولار أمريكي تتعلق بتشغيل آلية أسعار الصرف الثابتة. ونتيجى لذلك، أوصي مجلس مراجعى حسابات الأمم المتحدة أنه ينبغي على اليونيب أن يجد طرقا للتخفيف من خسارات أسعار الصرف. ومع ذلك ينبغى ملاحظة أنه منذ بدايتها في عام 2000 حتى الآن، حققت آلية أسعار الصرف الثابتة مكاسب صافية بحوالي 19.5 مليون دولار أمريكي.

11 للتخفيف من مخاطر أسعار الصرف هذه، ينبغى إيلاء العناية إلى استراتيجيات التحوط المختلفة لأسعار الصرف الأجنبية، بما في ذلك استخدام أسواق المال ومشتقات أسعار الصرف الأجنبية مثل العقود الآجلة والخيارات والمقايضات. إن وظائف خزانة اليونيب يقوم على إدارتها حاليا مقر الأمم المتحدة في نيويورك الذي عليه أن يوحد استثمارات كيانات الأمانة بينما يأخذ في الاعتبار حافظة مخاطر منخفضة ملائمة لضمان سلامة الاستثمارات. وبناء على آليات أسعار الصرف الثابتة، تحدد التزامات الأطراف وتوضع مسبقا، وهو أمر مفيد لتخطيط مصروفاتها. ويمكن إدارة التقلبات الناشئة من حركات معدل الصرف من خلال آلية الميزانية وسيخطر اليونيب بناء على ذلك من أجل أن يستعرض هذه التوصية ويغلقها.

الإجراءات التي أنشأها معيار على نطاق اليونيب بشأن السلف النقدية والأثر المحتمل على تنفيذ المشروعات الممولة من الصندوق المتعدد الأطراف

12 لم يفرض اليونيب استعادة النقد الذي قدمه لشركائه المنفذين ليس من اجل التمديد لمدة ستة أشهر سواء لمشروعاته أو المشروعات الممولة من الصندوق المتعدد الأطراف، نظرا للصعوبة العملية التى قد تنشأ في تنفيذ مثل هذه التوصية. ومع ذلك، تقوم المصروفات التالية لذلك لمشروعات اليونيب على أساس توقع النفقات في ربع السنة التالي. ويطلب اليونيب أيضا أن يقدم الشركاء المنفذين تقارير تبين استخدام السلف السابقة قبل النظر في تجديدها.

ملاحظات عامة

13 اعتمد اليونيب المعايير الحسابية الدولية للقطاع العام إبتداء من 1 يناير/كانون الثانى 2014 بينما Umoja[6] سيجرى تنفيذه في الربع الأخير من عام 2014. ولهذا، في هذا الوقت من غير الممكن التحديد بدقة التغييرات المحتملة في حسابات الصندوق المتعدد الأطراف. وفضلا عن ذلك، قد يكون مطلوب إجراء تسويات لتناول مسائل قد تظهر خلال الفترة التمهيدية. وبناء على ذلك، قد ترغب اللجنة التنفيذية في أن تطلب من أمين الخزانة أن يقدم تقريرا عن حالة توحيد حسابات الصندوق المتعدد الأطراف إلى الاجتماع الرابع والسبعين بمجرد أن تصبح المعايير الحسابية الدولية للقطاع العام و Umoja قيد التشغيل الكامل.

[5] حتى 11 أبريل/نيسان 2014، بلغت المساهمة الثنائية إلى الصندوق المتعدد الأطراف مبلغ 962 162 150 دولارا أمريكيا.

[6] سيكون Umoja النظام الإدارى المركزى الجديد للأمم المتحدة، ليحل محل النظم الموروثة المتعددة والمتفرقة مثل IMIS و Mercury و Sun.

القسم الثانى: مسائل بشأن التحويلات من أمين الخزانة إلى الوكالات المنفذة

14 أخطرت الوثيقة بشأن صرف الأموال لخطة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية للصين[7] المقدمة إلى الاجتماع الحادى والسبعين أن مجموع الزيادة الصافية للدخل عن النفقات التى تحتفظ بها الوكالات المنفذة هو 361 مليون دولار أمريكي. وتجاوز مستوى الدخل في عام 2012 نفقات الصندوق المتعدد الأطراف بمبلغ 4.1 مليون دولار أمريكي. وبلغت الأرصدة التى تحتفظ بها الوكالات المنفذة حتى نهاية 2012 ثلاثة أضعاف تقريبا الأموال المطلوبة للصرف من هذه الوكالات. وأثار الوضع المسائل التالية التى تستحق مزيدا من النظر:

(أ) لاحظ مجلس مراجعى حسابات الأمم المتحدة أن الأرصدة النقدية ينبغى أن تدفع للشركاء المنفذين مع فترة ستة أشهر وينبغى توفير الأموال عندما يكون هناك دليل كاف بأن الأموال مطلوبة لبيان فورى لتكاليف مشروع، والإشارة إلى هذه الأموال عندما تخضع المشروعات للتأخير بعد ذلك؛

(ب) تتطلب الاتفاقات مع اللجنة التنفيذية أن جميع الأموال تحول عند الموافقة وينبغى على الوكالات عدم البدء في أي نشاط يدعمه الصندوق المتعدد الأطراف قبل تحويل الموارد، وينبغى على الوكالة الاحتفاظ بجميع المساهمات غير المستخدمة حتى تصرف جميع الالتزامات الملتزم بها في تنفيذ المشروعات وتلبيتها والإنتهاء منها؛

(ج) إن احتفاظ أمين الخزانة بالأرصدة يزيد الفوائد المصرفية إلى أقصي حد إذا تلقى أمين الخزانة فوائد أكبر عن التى تولد من الوكالات المنفذة إلا أن البيانات لتقييم هذا ليست متاحة حاليا؛

(د) إن أثر التغيير في سياسة تحويل الأموال تتطلب تقييما للعبء الإدارى الاضافي إن وجد؛

(هـ) إن الأثر على تنفيذ المشروعات من تحويل الأموال القائم على الحاجة المتوقعة بدلا من التحويل في البداية ينبغى تقييمه على أساس خبرة آليات[8] مالية أخرى ووكالات تستخدم منهج تحويل الأموال في أقرب وقت للتنفيذ.

15 ناقشت الأمانة المسائل التى أثارتها اللجنة التنفيذية مع أمين الخزانة والوكالات المنفذة في اجتماع التنسيق فيما بين الوكالات المعقود في مونتريال في الفترة 11-13 فبراير/شباط 2014. وطلبت الأمانة من الوكالات المنفذة اللجوء إلى بيانات ومعلومات عن الأرصدة التاريخية ومعدلات الفوائدة المتراكمة مقابل الأرصدة وخيارات معدلات الفائدة التفضيلية للصندوق المتعدد الأطراف واستراتيجيات وسياسات الاستثمار للوكالات المنفذة وكذلك عن احتياطيات الأموال إن وجدت. وطلب من الوكالات المنفذة أيضا اللجوء إلى خيارات في المستقبل على أساس الاحتفاظ بالحالة الراهنة أو استخدام تغييرات على الاتفاقات الحالية بشأن تحويل الأموال من أمين الخزانة.

16 شاركت الأمانة المعلومات التى جمعت من الوكالات المنفذة مع أمين الخزانة. وعند استعراض المعلومات، استنتج أمين الخزانة أن البيانات التاريخية الواردة من الوكالات المنفذة بحلول نهاية فيراير/شباط 2014 غير كاملة في بعض الحالات وتتطلب تحققا عن مصدر البيانات المقدمة. وتحتاج بعض المعلومات المقدمة من الوكالات المنفذة إلى مزيد من التوضيح والتحقق قبل استخدامها في تحليل شامل يقدم إلى اللجنة التنفيذية. ويتعين استعراض أثر هذا التحليل أيضا في سياق الاتفاقات الحالية بين اللجنة التنفيذية والوكالات المنفذة والإجراءات الإدارية ذات العلاقة. ولهذا، يوصي بالنظر في الحصول على رأي خبير مستقل قبل التقرير النهائي الذي يقدم إلى الاجتماع الثالث والسبعين في توفمبر/تشرين الثانى 2014.

[7] UNEP/OzL.Pro/ExCom/71/58

[8] مثلا، يفرج مرفق البيئة العالمية عن الأموال إلى وكالاته المنفذة على أساس التمويل المطلوب من قبل الوكالات لتنفيذ المشروع في الستة أشهر التالية.

توصيات

17 قد ترغب اللجنة التنفيذية:

(أ) بأن تحاط علما بحسابات الصندوق المتعدد الأطراف الواردة في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/72/44؛

(ب) أن تطلب من أمين الخزانة أن يقدم تقريرا عن حالة توحيد حسابات الصندوق المتعدد الأطراف إلى الاجتماع الرابع والسبعين بمجرد أن تصبح المعايير الحسابية الدولية للقطاع العام و Umoja قيد التشغيل الكامل؛

(ج) أن تطلب من أمين الخزانة بالتشاور مع الأمانة السعى للحصول على آراء خبير بشأن مسألة تحويلات الأموال من أمين الخزانة إلى الوكالات المنفذة وتقديم تقرير إلى الاجتماع الثالث والسبعين للجنة التنفيذية.